مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

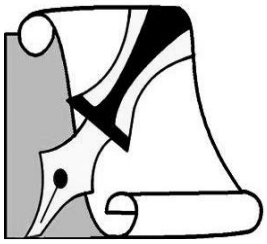

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الاحتلال يُوسّع عدوانه على رفح.. وتحذيرات إسرائيلية من نفاذ وسائل الضغط على "حماس"
تَسْريبات أمريكية تَتّهم القاهرة بالتلاعب بصفقة التبادل لصالح "الحركة"

وجدت "إسرائيل" نفسها مؤخّراً أمام ضغوط كبيرة، نتيجة حربها الوحشية المستمرّة على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وتوسيع هجومها على مدينة رفح جنوبي القطاع. وقد كان آخرها صدور أمْر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي، في 24 أيار، بوجوب وقْف الهجوم العسكري على مدينة رفح جنوبي قطاع غزة فوراً. وسَبَق ذلك اعتراف ثلاث دول أوروبية بدولة فلسطين؛ فضلاً عن طَلَب مُدّعي عام المحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، من المحكمة إصدار مُذَكّرات اعتقال بحق كلّ من رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ووزير "الأمن"، يوآف غالانت.

لكن كالعادة، تُثْبِت "إسرائيل" للعالم أجمع (وحتى لحُلَفائها الغربيّين) أنها دولة مارقة، وخارجة على كافة القواعد والقوانين والأنظمة والمعاهدات والأعراف الدولية والإنسانية. وبَدَل أن يكبح الكيان الغاصب جماح قياداته السياسية والأمنية المُتعطّشة للدماء، عَمَد جيش الاحتلال الفاشي إلى توسيع عمليته في رفح، حيث دَفَع بلواء قتالي جديد إلى هناك، ليصبح عدد الألوية المُقاتلة في المدينة الصغيرة خمسة ألوية؛ وهو نصف العدد الكليّ الموجود في قطاع غزة.

وتبعاً لذلك، قالت إذاعة الجيش الإسرائيلي، إن الجيش دفع بلواء «الناحال»، إلى جانب أربعة ألوية موجودة فعلاً في رفح، في خضم قرار بتوسيع العملية هناك.

وبحسب إذاعة الجيش الإسرائيلي، توجد حالياً عشرة ألوية في قطاع غزة، 5 منها في رفح، و3 في جباليا، ولواءان في وسط القطاع؛ وهذا أوسع انتشار للجيش الإسرائيلي في القطاع منذ 4 أشهر.

وبينما تعمّقت "إسرائيل" في جَباليا ورفح في غزة، صَعّد جيش الاحتلال من وتيرة عملياته العدوانية في الضفة الغربية، وتحديداً في جنين، حيث شَنّ عملية واسعة هناك، قامت خلالها قوات إسرائيلية كبيرة، في 22 أيار 2023، باقتحام منازل الفلسطينيين في مُخيّم جنين، وأخضعتهم لتحقيقات ميدانية،

وسط اشتباكات عنيفة مستمرّة. كما دَفَعت "إسرائيل" بتعزيزات عسكرية إلى جنين مع استمرار الاشتباكات، وقَطَعت الكهرباء وخدمات الاتصال والإنترنت عن مناطق تَجْري فيها اشتباكات مُسَلّحة.

وقد أدّت هذه العمليات العدوانية إلى سقوط 12 شهيداً فلسطينياً. إشارة إلى أنه منذ بَدْء حربه على قطاع غزة، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأوّل الماضي، صَعّد جيش الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاته على مناطق مختلفة من الضفة الغربية، حيث بَلَغ العدد الإجمالي للشهداء في الضفة الغربية والقدس (حتى كتابة هذه السطور) 516 شهيداً منذ السابع من أكتوبر.

إلى ذلك، عاد ملف المفاوضات المتعلقة بصفقة تبادل الأسرى بين حركة حماس وتل أبيب إلى الواجهة، مع تَسرّب أخبار عن تَوجّه وفد إسرائيلي إلى القاهرة، التي اتّهمها تقرير إعلامي أمريكي بالتلاعب ببنود الصفقة لصالح حركة حماس.

وما جديد محكمة العدل الدولية؟

في 24 أيار 2024، أمَرت محكمة العدل الدولية في لاهاي، "إسرائيل" بوَقْف هجومها العسكري على رفح في جنوب قطاع غزة فوراً، مُشيرة إلى أن الوضع الإنساني في المدينة، بعد أسابيع من القصف، "كارثي"؛ وقد نَزَح قرابة 800 ألف شخص بحلول 18 مايو/ أيار 2024. وشَدّدت محكمة العدل الدولية على ضرورة محافظة "إسرائيل" على فتح معْبر رفح لدخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وتنفيذ الأوامر الواردة في قراري يناير/ كانون الثاني ومارس/ آذار، داعيةً في الوقت عَيْنه إلى إطلاق سراح الأسرى فوراً، ومن دون شروط. وأكّدت المحكمة أنه على "إسرائيل" ضمان وصول أي لجنة تحقيق أو تقصّي حقائق بشأن تُهْمَة الإبادة الجماعية إلى قطاع غزة، وأن تُقدّم للمحكمة، خلال شهر، تقريراً بشأن الخطوات التي تَتّخذها.

وفور صدور هذا الأمر، توالت ردود الفعل الإسرائيلية المُندّدة، في وقتٍ أجرى فيه رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، مُناقشات طارئة ومُشاورات عاجلة مع الوزراء والمستشارة القضائية للحكومة. وفي أكثر المواقف دلالة على إجرام كيان الاحتلال الإسرائيلي، وإصراره على

استكْمال إبادته بحق سكّان قطاع غزة، ردّ وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، على قرار المحكمة، بالدعوة إلى احتلال رفح، قائلاً: "إنّ الأمر غير الواقعي الصادر عن المحكمة المُعادية للساميّة في لاهاي يجب أن تكون له إجابة واحدة فقط: احتلال رفح، وزيادة الضغط العسكري، وهزيمة مُطْلَقة لحماس، حتى يتم تحقيق النصر الكامل في الحرب".

واللافت أنّه فور صدور قرار محكمة العدل الدولية، وَسّعت "إسرائيل" عدوانها البريّ على مدينة رفح، وسط غارات عنيفة. كما واصلت ارتكاب المجازر في بقيّة أرجاء القطاع. وقد شَنّت طائرات الاحتلال غارات عنيفة وغير مسبوقة على رفح، جنوبي قطاع غزة، بعد لحظات من إصدار محكمة العدل الدولية قرارها؛ كما قصفت مدفعية الاحتلال مُحيط مستشفى الكويت التخصصي وسط مدينة رفح؛ وأطْلَقت قوات الاحتلال النار على كلّ من يَقْترب من وسط رفح، ومَنَعت طواقم الإسعاف من إغاثة المُصابين. ووصِفت الغارات التي شَملت مُختلف مناطق رفح، خاصة وسط المدينة، بأنها غير مسبوقة.

وكان مُدّعي عام المحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، أعلن في 20 أيار، أن المحكمة تسعى إلى إصدار مُذَكّرتي اعتقال بحقّ رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ووزير "الأمن" الإسرائيلي يوآف غالانت، بتُهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة. ويُفْتَرض أن تنعقد لجنة من قضاة المحكمة الجنائية الدولية للنظر في طلب خان إصدار المُذكّرتين. وتشمل التّهم المُوَجّهة إلى نتنياهو وغالانت "التسبّب في الإبادة، التسبّب بالمجاعة بوصفها وسيلةً من وسائل الحرب، بما في ذلك منع إمدادات الإغاثة الإنسانية، بالإضافة إلى استهداف المدنيين عمداً في النزاع."

خيارات "إسرائيل" وإحياء صفقة الأسرى

وسط الجمود الذي يلف صفقة التبادل، نَقَلت القناة الإسرائيلية 13 عن مصدر أمني، وصفته بالرفيع، قوله إن التقييمات في "إسرائيل" تُشير إلى أنه خلال المرحلة القادمة سَتَنْفد آليات الضغط على حركة حماس فيما يتعلق بمفاوضات تبادل الأسرى.

بالمقابل، كشفت مصادر مصرية عن زيارة مُرْتَقبة لوفد إسرائيلي إلى العاصمة المصرية القاهرة، بهدف إحياء مفاوضات غزة لإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين في القطاع. وقال مصدر مصري، إن "الوفد المُتوقّع وصوله فنّي، ومَعْنيٌ بتفاصيل المفاوضات؛ ويضم في عضويته غسان عليّان، مُنسّق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة"، مُرَجّحاً أن يرأس الوفد "اللواء احتياط نيتسان ألون، مُمَثّل الجيش الإسرائيلي في وفد التفاوض، المعني بالتوصل لاتفاق يقضي بتحرير الأسرى."

موقف "حماس" من صفقة التبادل

لا تزال حركة حماس على موقفها المُنْفَتح على جهود الوساطة المصرية والقَطَرية لإنجاح صفقة الأسرى، مع تأكيد القيادي في حركة حماس، باسم نعيم، في تصريح صحفي: "لا نعتقد أن العدو جادٌ في قراره بخصوص مفاوضات غزة لوقف إطلاق النار"، مُضيفاً أن "ما صَدَر عن مجلس الحرب الإسرائيلي من قرارات لا يُعْتَبر سوى مُناورة جديدة لاستكْمال الحرب وتوسيع العملية البريّة."

إلى ذلك، تماهى كلام نعيم مع مواقف عضو المكتب السياسي لـ"حماس" موسى أبو مرزوق، الذي قال: "ستستمر العملية البرية لجيش الاحتلال، وستُصْدر محكمة العدل الدولية قراراً بوقف الحرب، وسَتَقِف أميركا ضدّ القرار، وتوقِفه بالفيتو"، مُضيفاً أن "المحكمة الجنائية الدولية تؤيّد طَلَب المُدّعي العام للمحكمة بمُثول المُتّهمين جميعاً؛ وسيكون لكلّ ذلك تداعيات إقليمية ودولية.

وما قصّة اتّهام الإعلام الأمريكي للقاهرة بالتلاعب بصفقة الأسرى؟!

في الواقع، أثار تقرير لشبكة «سي أن أن» الأمريكية، اتّهم فيه القاهرة بتحريف وثيقة المفاوضات الخاصة بالهدنة في غزة، غضباً رسمياً في مصر.

ووفْق التقرير، فإن مصر خَدَعت الجميع وحَرّفت الوثيقة التي وافقت عليها "إسرائيل"، وقَدّمتها لـ«حماس»، لتُعْلِن الحركة موافقتها على نسخة مُختلفة تماماً من الاتفاق.

ونَقَلت الشبكة عن مصادر مُطّلعة، أن المخابرات المصرية غَيّرت من طَرَفها شروط مُقْتَرَح وقف إطلاق نار وَقّعت عليه حكومة الاحتلال في وقت سابق من الشهر الجاري؛ وأدّى ذلك إلى إفشال جهود التوصّل إلى اتفاق.

وتابعت أن ما وافقت عليه حركة المقاومة الإسلامية «حماس» لم يكن ما اعتقدت قَطَر والولايات المتحدة أنه قُدّم للحركة للمراجعة النهائية، وأن التغييرات المصرية أدّت إلى موجة غضب واتّهامات مُتبادلة بين قَطَر وأمريكا و"إسرائيل"، وأَوْصَلت المحادثات إلى طريق مسدود.

وقال مصدر أمريكي مُطّلع للشبكة: «لقد تمّ خداعنا جميعاً». وتابعت 'السي أن.أن" بأنّ مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بيل بيرنز، كان غاضباً ومُحْرَجاً عندما وصلته أنباء تغيير مصر شروط الاتفاق، لأنه لم يكن مُطّلعاً، ولم يُخْبِر الإسرائيليين بها.

وكشفت المصادر بأن الضابط الرفيع في المخابرات المصرية، المسؤول عن ذلك، يُدْعى أحمد عبد الخالق، وهو النائب الأوّل لرئيس المخابرات المصرية عباس كامل.

وتابعت أن الضابط أَخْبَر الإسرائيليين بشيء، وأَخْبَر حركة حماس بشيء آخر، وأَدْرَج المزيد من مطالب حركة حماس في الاتفاق؛ فيما كانت قَطَر والولايات المتحدة تعتقدان أن مصر قَدّمت الوثيقة نفسها لجميع الأطراف.

وحسب أحد المصادر: «ما فعلته المخابرات المصرية أمْرٌ لا يُعْقَل». ووفق تلك المصادر، فإنّ قَطَر قد تلعب دوراً أكبر في الجولة المُقبلة من المفاوضات، نظراً لقُرْبها من «حماس»، رغم تفضيل "إسرائيل" لمصر.

وكيف ردّت مصر على تقرير السي أن أن؟

لم يتأخّر الردّ المصري على اتّهامات الشبكة الأمريكية دون تسميتها. إذ أكّد مصدر قيادي مصري رفيع المستوى تَحَدّث لقناة القاهرة الإخبارية، المملوكة لجهاز المخابرات المصري، مؤكّدًا أن بلاده

«تَسْتَغرب محاولات بعض الأطراف تَعَمّد الإساءة إلى الجهود المصرية المَبْذولة للتوصل لوقف إطلاق النار في غزة».

وأضاف: من الغريب استناد بعض وسائل الإعلام إلى مصادر تُطْلِق عليها مُطّلعة.

وزاد المصدر: بعض الأطراف تُمارِس لعبة توالي الاتّهامات للوسطاء واتّهامهم بالانحياز وإلقاء اللوم عليهم للتهرّب من اتخاذ القرارات المطلوبة.

وتابع المصدر: مُمارسة مصر دور الوساطة في صفقة وقف إطلاق النار وتحرير الرهائن في القطاع، جاءت بعد طلب وإلحاح متواصل للقيام بهذا الدور، مؤكّدًا أن مُمارسة مصر دور الوساطة في صفقة وقف إطلاق النار وتحرير الرهائن جاءت نظراً لخبرة وقدرة مصر في إدارة مثل هذه المفاوضات الصعبة.

وتعليقاً على مستقبل مفاوضات غزة والدور المصري في الوساطة، في ظل التطورات الأخيرة، شَدّد المُساعد السابق لوزير الخارجية المصري، السفير مَعصوم مَرزوق، على أن" التسريب الأمريكي الذي يَتّهم مصر بتخريب المفاوضات بين "حماس" والاحتلال، مُجرّد زوبعة في فنجان، هدفُها لَفْت الأنظار عن الهزائم العسكرية والسياسية والقانونية والدبلوماسية التي واجهت الدولة العبرية خلال الأيام القليلة الماضية."

وأضاف السفير مرزوق: "لا يُمْكن لأحد التأثير على دور مصر في مفاوضات غزة بين إسرائيل وحماس؛ فمصر ليست مجرّد وسيط، بل طرف من أطراف الصراع، وتتحرّك بموجب مصالحها الوطنية وأمْنها القومي، ولن تعمل يوماً لصالح مُخطّطات الاحتلال". ولم يَسْتَبعد مرزوق أن يكون "توجيه هذه الاتهامات المُسَرّبة مُجَرّد مسعىً للضغط على مصر، للوقوف ضدّ المقاومة والنيْل من المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

ولَفَت مرزوق إلى أن "الاتّهامات الأميركية تسعى لِلَفْت الأنظار عن تقديم (بنيامين) نتنياهو و(يوآف) غالانت للمحكمة الجنائية الدولية، وقبلها اتّهام إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، أمام محكمة العدل الدولية بلاهاي؛ فضلاً عن الاعترافات الأوروبية بالدولة الفلسطينية؛ علاوة على محاولة تفريغ

الغضب الدولي ضدّ جرائم ومجازر إسرائيل ضدّ الشعب الفلسطيني، عبر ترديد هذه الاتّهامات الجوفاء التي لا يقوم دليل على صحّتها."

ما وراء التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية.. وما علاقة الأردن بذلك؟

في الواقع، يَطْرح الخبراء والمراقبون علامات استفهام كبرى حول إذا ما كان الأردن سيبقى مُتَفرّجاً إذا ما صَدَقت نبوءة وزير الخارجية، أيمن الصفدي، حين أعلن بأن الأوضاع في الضفة الغربية تتفاقم وفي طريقها للانفجار.

بعد اقتحام الوزير الإسرائيلي المتطرّف، إيتمار بن غفير، المسجد الأقصى مُجَدداً في 22 أيار، وإعلان وزير الحرب الإسرائيلي إلغاء قانون فك الارتباط مع شمال الضفة الغربية، تُصبح المعادلة التي اقترحها على الأردنيين القياديان عباس زكي والدكتور مصطفى البرغوثي، ومعهما أيضاً عضو الكنيست أيمن عودة، أقْرَب فعلاً إلى توفير الواقع الموضوعي، القائل إن عودة أربع مستوطنات إلى شمالي الضفة الغربية تعني، لوجستياً وسياسياً وإجرائياً، تدشين أول خطوة في التهجير في اتجاه الأردن؛ لأن عودة المستوطنات ستحصل بالتزامن مع اقتحامات جنين، والتي يوزّع مستوطنون على أهلها منشورات تُطالبهم بالرحيل إلى «إربد» شمالي المملكة.

عليه، وبعد سلسلة التطورات الخطيرة خلال الأسبوع الأخير، سأل سياسيون أردنيون: ما هي أوراق القوّة والضغط التي يُمْكن للأردن استخدامها لإعاقة برنامج اليمين الإسرائيلي في فَرْض السطوة والسيطرة الأمنيّة على كامل أراضي الضفة الغربية؟

السؤال حَمّال أوجه الآن، والجواب على هذا السؤال، الذي طالما تَجاهله تيّار التكيّف الأردني، يَكْمُن فيما اقترحه وزير البلاط السابق، وعلناً، الدكتور مروان المعشر، على مسؤولي بلاده، بعنوان ضرورة الانتقال إلى الخطّة «ب».

المعشر كان واضحاً طوال الوقت؛ وحتى بعدما عاد من زيارته الأخيرة لواشنطن، وتَمَكّن من استطلاع المناخ في الإدارة الأمريكية، وهو يقول بعدم وجود أي إرادة إسرائيلية لدعم خيار الدولتين.

وكان الرجل، وهو السياسي والدبلوماسي، أكثر وضوحاً عندما اقْترَح وضع الخطّة «ب»، ضمناً طبعاً، التفافاً على الطاقم الحالي في "إسـرائيل"، الذي يؤمِن بإقامة وطن للفلسـطينيين خارج فلسـطين، فيما الطاقم الحالي في الإدارة الأمريكية، وقَبْل الانتخابات، ليس بصَدَد ردع اليمين الإسرائيلي.

ما يعنيه ذلك أن يمين "إسرائيل" يَمْضي قُدُماً في خطوات حسم الصراع بدلاً من إدارته؛ ولا شكوك في أنه يَقْرَع أجراس الإنذار في وجه الدولة الأردنية. فقد دَرَج رئيس الوزراء الأسبق، المُخَضْرم عبد الرؤوف الروابدة، على الإشارة إلى أن الخطّة «ب» للإسرائيليين هي الأردن.

وما هي الخطّة "ب"؟

تَبْدأ الخطّة «ب» من وجهة نظر السياسي والبرلماني الدكتور ممدوح العبادي، بإعلان وإدراك الحقيقة؛ فيمين "إسـرائيل" لا يسـعى فقط للسـيطرة على الضـفة الغربية؛ بل هو انْتُخِب على أسـاس أن الضـفة الشرقية جزء من "إسرائيل الكبرى".

أما الإجراء المضـاد السريع، بمُلخّصـات العبادي، فهو تدريب الأردنيين على السـلاح وتدريس الصـغار في المدارس اللغة العبرية، وتسليح الشعب الأردني، لكي يُدافع عن نفسه وعن بلده.

من هنا، فإن ما يَحْدث في الضـفة الغربية قد دَفَع الوزير الصـفدي للتحذير من مَخاطر الانفجار، فيما جَدّد السياسـي المُخَضْـرَم طاهر المصـري تحذيره من خبايا وخفايا دفع "إسرائيل" للأوضـاع في الضـفة الغربية للانفجار، مُقْترحاً صـيغة كان قد وَجّه البعض لوماً له، عندما أشـار إليها قبل سـنوات، وهي أن الأردن هو الهدف الثاني للمشروع الإسرائيلي في تصفية القضية الفلسطينية وإغلاق مَلَفّها.

الخلاصة:

في المُحصّـلة، وفي الوقت الذي تَتَكثّف فيه الضـغوط السـياسـية والدبلوماسـية والجنائية على تل أبيب، التي أصـــبحت مُحاصَـــرة دولياً وقضـــائياً نوعاً ما، وفي ظلّ الإخفاقات الميدانية للجيش الإســـرائيلي بمواجهة المقاومة الفلسطينية، يعكف وزير المالية الإسرائيلي المتطرّف، بتسلئيل سموتريتش، على القيام بالعديد من الخطوات الخطيرة بهدف ضم الضفة الغربية إلى "إسرائيل".

فسموتريتش، رئيس حركة "الصهيونية الدينية"، الذي يَتَمتّع أيضاً بمكانة وزير في وزارة الأمن مسؤول عن الاستيطان في الضفة، كان قد استغلّ انشغال النخبة السياسية في تل أبيب بالإصلاحات القضائية، وبعد ذلك الحرب على غزة، في تنفيذ مُخَطّطه الهادف إلى ضمّ الضفة الغربية فعلياً.

ويَعْتَمد سموتريتش، الذي يوظّف مسؤوليته المباشرة عن مؤسسة الإدارة المدنية المسؤولة عن مَنْح تراخيص البناء في الضفة ومُراقبة "البناء غير القانوني" في الضفة الغربية، تكتيكين أساسيين في تحقيق مُخَطّطه، وهما: تشريع البؤر الاستيطانية "غير القانونية" التي دَشّنها المستوطنون بدون الحصول على إذنٍ من حكومة وجيش الاحتلال، إلى جانب التوسّع في هَدْم المنازل والمرافق الإنشائية الفلسطينية بِحُجّة أنها "غير مُرخّصة".

لكن أكثر الخطوات دراماتيكية، التي يسعى حالياً سموتريتش لتنفيذها، في إطار سَعْيه لضمّ الضفة الغربية عملياً، تَتَمثّل في إعلان رغبته في اتخاذ إجراءات إدارية وقانونية تهدف إلى تحويل مساحات واسعة من الأراضي، تُقَدّر بعشرات آلاف الدونمات في الضفة، إلى "أراضي دولة"، لتَمْكينه بعد ذلك من تخصيصها لبناء المزيد من المستوطنات اليهودية هناك.